الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

25 **يوليو** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الجوازات": الغرامة والمنع من السفر عقوبة تغيير معلومات جواز السفر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963243

أكدت المديرية العامة للجوازات على المواطنين أهمية المحافظة على جوازات سفرهم من التلف أو الفقدان، ووضعها في الأماكن المخصصة والآمنة، وعدم إهمالها أو رهنها أو إساءة استعمالها.

وأوضحت الجوازات أن الإضافة أو الحذف أو التغيير في المعلومات الواردة في جواز السفر أو الإتلاف المتعمد أو التحريف أو التغيير في الصورة يعاقب عليها النظام بغرامة تصل إلى مائة ألف ريال أو بالمنع من السفر مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بهما معاً.

"التخصصات الصحية" و"الغرف السعودية" تناقشان سبل دعم القطاع الصحي الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963090

ناقشت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، واللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية تكامل الجهود بين الجانبين لدعم القطاع الصحي الخاص في المملكة ، والتحديات التي تواجه هذا القطاع والتكامل في التدريب على مختلف المستويات وذلك خلال اجتماع عقد اليوم (الأحد) في مقر الهيئة بالرياض بحضور الأمين العام للهيئة الأستاذ الدكتور أوس بن إبراهيم الشمسان، ورئيس اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية الدكتور خالد السبيعي.

وأكد الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الأستاذ الدكتور أوس الشمسان، أن الهيئة داعمة لجهود اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية، وحريصة على هذا القطاع المهم الذي يمثل قيمة كبيرة في الاقتصاد، مشيراً إلى أن الهيئة اطلعت على التحديات التي تواجه القطاع الصحي الخاص وستعمل على تكامل الجهود مع اللجنة لتسهيل الأعمال بما ينعكس على تميز أداء منشآت القطاع الصحي الخاص وكذلك التكامل في التدريب بين الهيئة والقطاع الخاص والذي سينعكس على جودة المخرجات ودعم التوطين.

من جانبه، نوه رئيس لجنة المنشآت الطبية في غرفة الرياض الدكتور خالد السبيعي، إلى أهمية دور الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وما تقوم به من جهود لحماية وتعزيز الصحة في المملكة، وانعكاس دورها بشكل إيجابي على مأمونية الممارسة الصحية، مؤكداً حرص اللجنة على تكامل الجهود مع الهيئة لدعم القطاع الصحي الخاص.

أو تمكن عمالتها من العمل لدى الغير أو لحسابهم الخاص السجن والغرامة والمنع من الاستقدام للمنشأة التي تشغل وافدين مخالفين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963089

أكد الأمن العام أن المنشأة التي تشغّل وافدين مخالفين للأنظمة أو تترك عمالتها يعملون لحسابهم الخاص أو لدى الغير أو استخدامها عمالة غيرها، يعرضها لغرامة مالية تصل إلى (100,000) ريال والحرمان من الاستقدام لمدة تصل إلى خمس سنوات والتشهير، والسجن للمدير المسؤول لمدة تصل إلى سنة، مع الترحيل إن كان وافدًا.
ودعا الأمن العام إلى الإبلاغ عن مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود بالاتصال بالرقمين (911) في منطقتي مكة المكرمة والرياض، و(999) في بقية مناطق المملكة.

الجوازات : الغرامة والمنع من السفر عقوبة تغيير معلومات جواز السفر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.al-madina.com/article/797563

أكدت المديرية العامة للجوازات على المواطنين أهمية المحافظة على جوازات سفرهم من التلف أو الفقدان، ووضعها في الأماكن المخصصة والآمنة، وعدم إهمالها أو رهنها أو إساءة استعمالها.
وأوضحت الجوازات أن الإضافة أو الحذف أو التغيير في المعلومات الواردة في جواز السفر أو الإتلاف المتعمد أو التحريف أو التغيير في الصورة يعاقب عليها النظام بغرامة تصل إلى مائة ألف ريال أو بالمنع من السفر مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بهما معاً.

تدفقات مالية فضحت تورط المتهمين

«النيابة الاقتصادية» تكشف التفاصيل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2110976

كشف رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية محمد الأمير، تفاصيل إدانة مواطنة وزوجها بغسل الأموال حوّلت للخارج بمبالغ وصلت لنحو 63 مليون ريال.

وأوضح أن إدانة المواطنة وزوجها الوافد بتهمة غسل الأموال جاءت بعد مراقبة الحساب الجاري لكيان تجاري، مشيراً إلى أن النيابة العامة لن تتهاون في محاربة مفسدي اقتصاد المملكة.

وبيّن رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية كيفية كشف الواقعة، مشيراً إلى أنه في البداية تم الاشتباه في الحساب التجاري لوجود تدفقات مالية وإيداعات نقدية بمبالغ عالية وشبه دورية يتبعها حوالات خارجية؛ ليتم العمل مع الجهات المختصة لمراقبة الحساب والأشخاص، وثبت أن الحساب يدار من قبل وافد، إذ إنه كان يملك بطاقة الصرف الآلي لذلك الكيان التجاري.

وقال محمد الأمير: «اتضح أن الوافد هو من يقوم بإيداع الأموال مباشرة، وبالتثبت تم طلب التصوير التلفزيوني، وثبت أنه الشخص المعني، ما استوجب مباشرة البحث عن الكيان التجاري عن طريق الجهات المختصة، وثبت عدم وجود نشاط ملموس على أرض الواقع، وعدم وجود أي إثباتات جمركية توازي قيمة الأموال المحولة إلى الخارج؛ ما استدعى القبض على المتهمين بعد متابعتهم ورصدهم، وتم استعادة جزء بسيط من الأموال حتى الآن، وجار العمل على استردادها كاملة، وصدر حكم بمصادرة الأموال المحولة إلى الخارج وبلغت 63 مليون ريال.»

وشدد على أن المملكة ماضية في طريقها لرصد مفسدي اقتصاد المملكة، ولن تتهاون مع هؤلاء المفسدين، فاقتصاد المملكة يعتبر خطاً أحمر.

نظام العمل.. إلى «نظامين» للسعوديين والوافدين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963165

بيان زهران

صدر "نظام العمل" في عام 2005 ليحل محل "نظام العمل والعمال" الصادر عام 1969، ويشتمل النظام الحالي - الذي خضع إلى 6 تعديلات منذ صدوره - على أحكام عامة تسري على الموظفين السعوديين وغير السعوديين على حد سواء، وأحكام أخرى خاصة بكل فئة على حدة.

وبعد مضي 17 عاما من صدور النظام، ودخولنا المرحلة الثانية (2021 - 2025) من رؤية المملكة 2030، نقترح أن يكون هناك نظامان للعمل: نظام للسعوديين، ونظام لغير السعوديين، وذلك للأسباب التالية:

أولا: إن "نظام العمل" الحالي ليس مقصورا على القطاع الخاص الذي تواجه بعض قطاعاته تحديات في التوطين، وإنما يسري كذلك على الجهات شبه الحكومية، والجهات الحكومية التي يصدر بشأنها "قرارات تحول"، وهي كلها جهات تدار وتشغل بكفاءات وطنية بالكامل، فوجود نظام "عمل" للسعوديين في هذه القطاعات يجعله متناظرا مع نظام "الخدمة المدنية."

ثانيا: الحاجة إلى الكوادر الوطنية هي حاجة دائمة تستلزم رعايتهم وتطوير قدراتهم بشكل مستمر، بينما الاستعانة بخدمات الموظف الوافد تعد حاجة مؤقتة، فعقده محدد المدة، وإقامته يفترض أنها كذلك.

ثالثا: اختلاف المسارات، فرحلة الموظف السعودي تبدأ من تخرجه وحصوله على المؤهل وانضمامه إلى سوق العمل وتنقله داخل السوق حتى يصل إلى مشارف التقاعد، بينما رحلة الموظف الوافد تبدأ من استقدامه وقدومه والتعاقد معه وإقامته بشكل نظامي إلى حين مغادرته البلد.

وبناء على ما تقدم، يكون النظام المقترح الأول "نظام عمل وتطوير السعوديين"، ويركز على التوطين النوعي كتوطين القيادات، وتمكين الموظفين، وتدريبهم وتطويرهم واستبقائهم، وتحسين بيئات العمل.

أما النظام المقترح الآخر، فهو "نظام عمل وإقامة الوافدين"، يكون مرجعا واحدا يشتمل بعد الصهر والصياغة على كل النصوص القانونية المتعلقة بـ: (1) ضوابط استقدام الوافدين (2) الأحكام الخاصة بالوافدين في نظام العمل الحالي، (3) نظام الإقامة والتعديلات الصادرة عليه، (4) قواعد تنظيم العلاقة التعاقدية، كنقل الخدمات وإصدار تأشيرتي الخروج والعودة والخروج النهائي، (5) قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، (6) قواعد عمل حساب المقابل المالي.

من المهم أن تتكامل تنظيمات العمل والإقامة ونقل الخدمات فيما بينها، فنظام العمل ينص على عقود محددة المدة للوافدين، بينما لا يوجد ما ينص على مدة زمنية قصوى لإقامة الوافد في البلد تحسب منذ دخوله إليه، ولا يوجد كذلك ما ينص على تقييد مرات نقل خدماته إلى أصحاب العمل.

لذلك، فخروج الوافد من البلد مرهون إما بقرار صاحب العمل، أو قرار العامل الوافد نفسه، أو صدور قرار "ترحيل" له عند انتهاكه لأحد الأنظمة، لكن عندما نربط عقده محدد المدة، مع مدة زمنية قصوى لإقامته، كأن تكون 10 سنوات تزيد أو تنقص بحسب أهمية المهن، بجانب تقييد عدد مرات نقل خدماته، ستتكامل بذلك التنظيمات المتعلقة بالوافدين، ويتم إحكام السيطرة على حركات دخولهم إلى سوق العمل وخروجهم منه.

مشاكل العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2110960

بدر بن سعود

قبل أقل من ثلاثة أشهر أصدرت الحكومة السعودية قراراً مهماً، وكان ذلك بإقرار رسوم سنوية تصل إلى ألفين وستمائة دولار لكل عامل منزلي إضافي، وبحيث يلزم بها صاحب العمل إذا تجاوز حصته النظامية، وقدرها أربعة عمال للمواطن وعاملان للمقيم، وسيشمل ذلك العمالة الجديدة، بينما سيتم تطبيقه على العمالة الموجودة في المملكة اعتباراً من مايو 2023، والعمالة المنزلية كانت مستثناة في السابق وبلا رسوم، وبطبيعة الحال، القرار لا يطبق على الحالات الإنسانية كرعاية ذوي الإعاقة، وقد جاء لإيقاف استغلال العمالة المنزلية وتسريحها أو تشغيلها بمقابل شهري، وكلاهما جريمتان جنائيتان تدخلان ضمن جرائم الاتجار بالبشر.

أعداد العمالة المنزلية في المملكة، حسب إحصاءات 2019، تقارب 3 ملايين، واستقدام العمالة تنحصر مشاكله في التكاليف وفي تأخر وصولها، فقد ارتفعت تكاليف استقدامها من 4500 دولار في 2016 إلى قرابة 9300 دولار في 2022، ومدة الاستقدام يفترض أن لا تتجاوز 90 يوماً، ولكنها كانت تأخذ ثمانية أشهر وتم خفضها لأربعة أشهر مؤخراً.

نظام العمل السعودي لا يشمل العمالة المنزلية، ولم يكن هناك إلا لائحة متواضعة تنظم العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعمالة، ولكن في 2013 صدرت لائحة أحكام عمالة الخدمة المنزلية، ويمكن اعتبارها من الوثائق السعودية

المهمة في مجال المحافظة على حقوق الإنسان، وفيها عدم جواز احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل، وإعطائه إجازة لمدة شهر بعد كل عامين عمل، وفترة راحة يومية لا تقل عن تسع ساعات، والإجازة الأسبوعية جوازية وليست وجوبية. علاوة على ما سبق توجد شركات تؤجر عمالة المنازل، وهذه تستفيد من كل عامل، في المتوسط، حوالى 12 ألف دولار كل عام، وبعضها يعمل بالساعة، وتجار العمالة في الداخل والخارج يمارسون انتهازية واضحة مع المواطن طالب الخدمة، خصوصاً أن المملكة تحتل المرتبة الثالثة في التحويلات المالية للعمالة المنزلية بعد أمريكا والإمارات وتلحق بها سويسرا في المرتبة الرابعة، مع ملاحظة أنه واستناداً لإحصاءات الأمم المتحدة فالعمالة ترسل 15% من رواتبها لعوائلها، والبقية تصرفها وتدخرها في الدول المستضيفة، ما يعنى أنها تفيد في تنشيط الاقتصاد الذي تعمل فيه وليس العكس.

بنغلاديش تأتي على رأس قائمة استقدام العمالة في المملكة، ومن ثم الهند فالفلبين وأوغندا وكينيا، وربما أضيفت تايلند إلى القائمة بعد فتحها كوجهة جديدة للاستقدام، من الحلول المناسبة لمعالجة مشاكل العمالة المنزلية، التوسع في عدد الدول الداخلة في تجربة الاستقدام المباشر عن طريق خدمة (معروف)، ومنح مكاتب الاستقدام مجموعة معقولة من تأشيرات العمل، وتمكينها من استخدام نظام التأجير المنتهي بنقل الخدمات، ويحيث يكون بعد ثلاثة أشهر على الأقل، وعند تجربة المستفيد واقتناعه بإمكانيات وكفاءة العمالة المنزلية، وربطها بأنظمة تعقب تمنع استغلالها وتشغيلها بصورة مخالفة، وضبط أسعارها بما يتناسب وقدرات الناس.

كاريكاتير

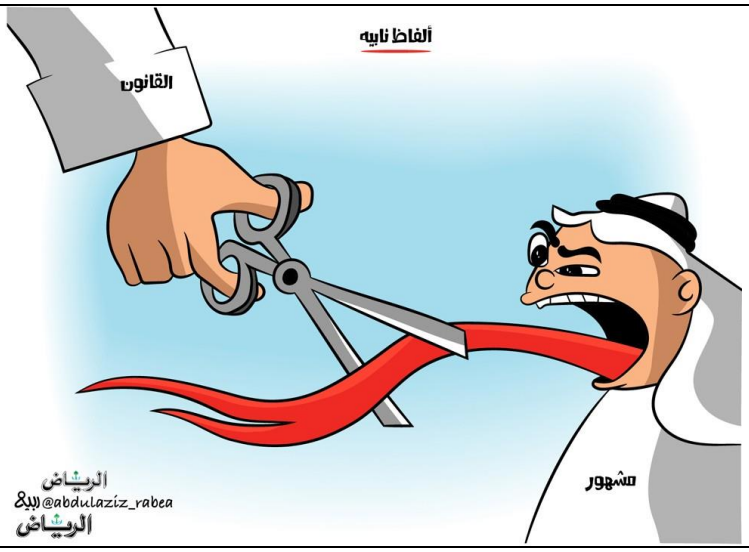

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م

https://www.alriyadh.com/1963229

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 26 ذو الحجة 1443هـ - 25 يوليو 2022م

https://www.aleqt.com/2022/07/25/article_2359651.html